



شركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع
ALEXANDRIA CONTAINER & CARGO HANDLING CO
شركة مساهمة مصرية (ش.م.م)
خاضعة لأحكام القانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١

To: EGX
Dear sir,

With reference to the Transitional financial period from 1/7/2025 till 31/12/2025 we are honored to enclose to you the following: -
1-Auditor's Report (Prepared by Messrs. Saleh, Barsoum & Abdel Aziz – Grant Thornton) on the Corporate Governance Report in accordance with Article (40) of the Listing and Delisting Rules for the Transitional financial period from 1/7/2025 till 31/12/2025

2- Corporate Governance Report in accordance with Article (40) of the Listing and Delisting Rules for the Transitional financial period from 1/7/2025 till 31/12/2025

السادة / البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد ،،،

بالإشارة الى الفترة المالية الانتقالية من ٢٠٢٥/٧/١
حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ .. نتشرف بأن نرفق لكم ما يلي:

١- تقرير مراقب الحسابات (مكتب السادة / صالح و بروسوم وعبد العزيز (GRANT THORNTON) عن تقرير الحوكمة طبقاً للمادة (٤٠) من قواعد القيد والشطب للفترة المالية الانتقالية من ٢٠٢٥/٧/١
٢٠٢٥/١٢/٣١

٢- تقرير الحوكمة طبقاً للمادة (٤٠) من قواعد القيد والشطب للفترة المالية الانتقالية من ٢٠٢٥/٧/١
٢٠٢٥/١٢/٣١

Yours Faithfully,

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

محاسب / أحمد محمد حموده
Acct./ Ahmed Mohamed Hamouda

رئيس القطاع المالي
Chief Financial Officer



محاسب / سلمى محمد سعد زغلول
Acct./ Salma Mohamed Saad Zaghlol

مدير علاقات المستثمرين
Investors Relations Manager



صالح وبرسوم وعبد العزيز

أبراج نايل سيتى - البرج الجنوبي

٢٠٠٥ كورنيش النيل - الدور السادس

رملة بولاق - القاهرة ١١٢٢١

ج. ٤٠٣

تليفون : ٠٩ ١٩٩ ٢٢٤٦ (٢) ٢٠

تقرير تأكد مستقل

على تقرير مجلس إدارة شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع "شركة مساهمة مصرية"

على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات

كما تم إصدارها بالدليل المصري لحوكمة الشركات

الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦

إلى السادة / مجلس إدارة شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع "شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المحدود بشأن إعداد وعرض التقرير المرفق للالتزام بقواعد حوكمة الشركات المعد بواسطة مجلس إدارة شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع "شركة مساهمة مصرية" (الشركة) عن الفترة المالية من ١ يوليو ٢٠٢٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ والذي تم إعداده وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة الشركة المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

مسئولية الإدارة

إن مجلس إدارة الشركة هو المسئول عن إعداد وعرض تقرير الإلتزام بقواعد الحوكمة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة الشركة المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨. كما أنه مسئول عن التأكد من الإلتزام بقواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦. وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الإلتزام ومبرراتها. كما تتضمن مسؤولية الإدارة كذلك تصميم وتنفيذ والحفاظ على نظم وإجراءات رقابة داخلية ملائمة لأغراض إعداد التقرير.

مسئولية مراجع الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء استنتاج يتأكد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة المرفق لم يتم إعداده وعرضه وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة الشركة المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، وذلك استناداً إلى إجراءات التأكد المحدود التي قمنا بها.

قد قمنا بمهام التأكد المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الإلتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أى أمر يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة على الإلتزام بقواعد الحوكمة بشكل عام لم يتم إعداده وعرضه في كافة جوانبه الجوهرية طبقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة الشركة المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

إن الإجراءات التي يتم أدائها في مهام التأكد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وهي أضيق نطاقاً من تلك التي يتم أدائها للحصول على تأكيد معقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكد الذي يتم الحصول عليه من عمليات التأكد المحدود أقل من التأكد الذي يمكن الحصول عليه من عمليات التأكد المعقول.

تستند الإجراءات التي قمنا بتنفيذها على حكمنا الشخصي وتشمل بصورة أساسية الحصول على الأدلة من واقع الاستفسارات وملاحظة بعض الإجراءات المنفذة وفحص بعض المستندات المؤيدة والمطابقة مع سجلات الشركة.

وطبقاً لطبيعة مهمتنا، عند تنفيذ الإجراءات الموضحة أعلاه قمنا بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للحصول على تفهم للأسلوب المتبع من قبلهم في كيفية إعداد وعرض التقرير طبقاً للنموذج المشار إليه، والإجراءات التي قامت بها الإدارة للإلتزام بتلك المتطلبات ومنهجية الإدارة لتقييم مدى الإلتزام بالنموذج المشار إليه.
- مطابقة محتويات نموذج تقرير مجلس الإدارة على الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات مع متطلبات نموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة الشركة المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.
- مطابقة المحتويات المعروضة بنموذج تقرير مجلس الإدارة على الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات مع السجلات والمستندات لدى الشركة كلما أمكن ذلك.
- تنفيذ إجراءات فحص تفصيلي بأسلوب العينات، عندما كان ذلك ضرورياً لمحتويات التقرير القابلة للقياس.

وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق. ولم تشمل إجراءاتنا الجوانب غير الكمية أو مدى فاعلية أو صحة أو اكتمال أمور مثل إجراءات الإدارة للإلتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية والمخالفات والأحكام. كما لم تمتد إجراءاتنا لأغراض هذا التقرير لتقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية والإلتزام وفاعلية نظام الحوكمة. وقد أعد هذا التقرير إستيفاءً لمتطلبات المادة (٤٠) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأى غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

القيود المتأصلة

إن معظم الإجراءات التي تنفذها المنشآت للإلتزام بالقواعد الإدارية والقانونية تعتمد على الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ تلك الإجراءات، وتفهمهم لأهداف تلك الإجراءات، وتقييمهم ما إذا كان قد تم تنفيذ الإجراءات بكفاءة، وفي بعض الحالات لا يوجد دليل مراجعة يمكن الحصول عليه. كما نود الإشارة إلى أن تصميم إجراءات الإلتزام تتبع أفضل التطبيقات التي تختلف من منشأة إلى منشأة وهي لا تمثل بالتالي معيار محدد يمكن المقارنة به.

كما أن البيانات غير المالية تخضع لقيود متأصلة أكبر من تلك المتعلقة بالبيانات المالية، إذا ما أخذنا خصائص تقرير مجلس الإدارة على الإلتزام بقواعد الحوكمة والأسلوب المستخدم لإعداده.

الاستنتاج

وفى ضوء الإجراءات المطبقة أعلاه والموضحة بهذا التقرير، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس إدارة شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع "شركة مساهمة مصرية" على الإلتزام بقواعد الحوكمة خلال الفترة المالية من ١ يوليو ٢٠٢٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ المرفق لم يتم إعداده وعرضه فى جميع جوانبه الهامة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه فى خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة الشركة المؤرخ فى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

القاهرة فى ١٨ مارس ٢٠٢٦

٤٥٥٥

كامل مجدى صالح

س.م.م رقم ٨٩١٠

سجل المحاسبين بالهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٦٩)

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

زميل مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز

تقرير حوكمة شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع (ش.م.م)
عن الفترة المالية الانتقالية من ٢٠٢٥/٠٧/٠١ وحتى ٢٠٢٥/١٢/٣١

أولاً: بيانات الشركة الأساسية

اسم الشركة	شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع
نبذة عن الشركة	تأسست الشركة كشركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتم القيد بالسجل التجاري بتاريخ ١٩٨٤/٥/٩ برقم ١١١٥٠٢ وتم القيد بالبورصة في ١٩٩٥/٨/١٦ وتاريخ ٢٠٠٥/١/١٦ صدر قرار نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٤٦٠ لسنة ٢٠٠٥ بالتخصيص بنحو فرع شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع للعمل بنظام المناطق الحرة بمحطتي حاويات الإسكندرية والدخيلة وإدارة المخطات متعددة الأغراض و بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٠ تم تجديد الترخيص لمزاولة نشاط الشحن و التفريغ لسفن الحاويات وذلك لمدة خمسة عشر عام بدءاً من ٢٠٢٠/٦/٢٤ حتى ٢٠٣٥/٦/٢٤ وتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٣ تم انعقاد الجمعية غير العادية وتمت الموافقة على نقل تبعية الشركة من مظلة قانون قطاع الاعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته الى العمل تحت مظلة قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.
غرض الشركة:	غرض الشركة هو تداول الحاويات والبضائع بمينائي الإسكندرية والدخيلة بالموقع الذي تخصصه الهيئة العامة لميناء الإسكندرية ونقل الحاويات والبضائع إلى الملاحق المخصصة والنقل من وإلى الميناء لهذه النوعية وإدارة وتشغيل المخطات متعددة الأغراض بالموانئ المختلفة وخارجها والقيام بأعمال التخليص الجمركي وممارسة نشاط الاستثمار العقاري بكافة صوره سواء بنفسها أو بالوكالة منفردة أو بالاشتراك مع الغير ولها في سبيل ذلك الحصول على التراخيص اللازمة لمزاولة هذا النشاط وكذا التعاقد مع مكاتب الاستشارات الهندسية وشركات المقاولات وكافة الشركات العاملة في هذا الشأن ويجوز للشركة المساهمة في شركات تعمل في مجالات أخرى و تم مد الترخيص الممنوح للشركة بمزاولة نشاط الشحن والتفريغ للحاويات والبضائع لمدة خمسة عشر عاماً اعتباراً من نهاية الترخيص في ٢٠٢٠/٦/٢٤ وتم إضافة نشاط التخزين على غرض الشركة والسجل التجاري والبطاقة الضريبية الخاصة بالشركة.
المدة المحددة للشركة	السنة المالية للشركة تبدأ من ١ / ٧ / حتى ٣٠ / ٦ من كل عام.
القانون الخاضع له الشركة	ووفقاً للقرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٨ / ٦ / ٢٠٢٥ تم تعديل السنة المالية للشركة لتبدأ في الأول من يناير وتنتهي في ٣١ من ديسمبر من كل عام وتم تعديل المادة ٥٤ من النظام الأساسي بذلك واتخاذ كافة الإجراءات القانونية وفقاً لأحكام القانون وإصدار قوائم مالية انتقالية عن فترة ٦ أشهر التي تبدأ في ١ / ٧ / ٢٠٢٥ وتنتهي في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥.
تاريخ القيد بالبورصة	خمسون قرشاً
القيمة الاسمية للسهم	٢ مليار جنيه
آخر رأس مال مرخص به	١,٤٨٩,٧٥٣,٤٠٠ جنيه مصري موزعة على ٢,٩٧٩,٥٠٦,٨٠٠ سهم
رأس مال المصدر والمدفوع	سلمي سعد زغلول - حازم محمود ابو النيل
مسئول الاتصال	سلمي سعد زغلول - حازم محمود ابو النيل
مسؤول علاقات المستثمرين:	رصيف ٢٣ داخل الدائرة الجمركية - ميناء الاسكندرية
عنوان الشركة	٠٣-٤٨٠٠٦٣٣/٠٣-٤٨٠٠٦٣٣
أرقام التليفونات	٠٣-٤٨٦٢١٢٤
أرقام الفاكس	www.alexcont.com
الموقع الالكتروني	alexcont@alexcont.com
البريد الالكتروني	

وفقا لقرار الجمعية العامة الغير عادية المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٠٢٤/٦/٦

- الموافقة على زيادة رأس المال المرخص به من ١ مليار جنيه إلى ٢ مليار جنيه.
- الموافقة على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٧٤٤٨٧٦٧٠٠ جنيه إلى ١٤٨٩٧٥٣٤٠٠ جنيه (فقط مليار وأربعمائة وتسعة وثمانون مليون وسبعمائة وثلاثة وخمسون ألف وأربعمائة جنيه لأغبر) موزعا على عدد ٢٩٧٩٥٠٦٨٠٠ سهم (فقط ملياران وتسعمائة وتسعة وسبعون مليون وخمسمائة وستة آلاف وثمانمائة سهم) وذلك بزيادة قدرها ٧٤٤٨٧٦٧٠٠ جنيه وذلك بتوزيع (١) سهم مجاني لكل (١) سهم أصلي بقيمة اسميه خمسون قرشا للسهم تمول من الاحتياطي النظامي الظاهر في القوائم المالية المدققة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠.

وقد تم الحصول على موافقة قطاع الأداء الاقتصادي بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وهيئة الرقابة المالية وتم اصدار أسهم الزيادة وتعديل مواد أرقام (٧، ٦) من النظام الأساسي والتأشير بالسجل التجاري بزيادة رأس المال بتاريخ ٢٠٢٤/٨/١٣.

ثانياً: الجمعية العامة للمساهمين:

تتعقد الجمعية العامة للشركة في مدينة الإسكندرية التي يوجد بها المركز الرئيسي للشركة ولكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة كما تلزم الشركة بأحكام النظام الأساسي ومتطلبات قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والقواعد والإجراءات الصادرة عن الجهات الرقابية فيما يختص بدعوة وإجراءات انعقاد الجمعية العامة وإدارة اجتماعاتها والتصديق عليها.

وفيما يلي بيان هيكل المساهمين ونسبة المساهمين في رأس المال المصدر والمدفوع:

قائمة هيكل المساهمين في ٢٠٢٥/١٢/٣١

المساهم	عدد الأسهم	نسبة المساهمة %
الشركة القابضة للنقل البحري والبري	١,٠٥٣,٨٣٠,٠٨٠	٣٥,٣٧%
هيئة ميناء الإسكندرية	٢٢٧,٣٥٧,٨٢٤	٧,٦٣%
شركة الفا اوريكس ليميتد	٩٥٣,٤٤٢,١٧٦	٣٢%
بلاك كاسبيان لوجيستكس هولدينج ليميتد	٥٧٥,٩٠١,٣٦٠	١٩,٣٢%
التداول الحر	١٦٨,٩٧٥,٣٦٠	٥,٦٨%
الإجمالي	٢,٩٧٩,٥٠٦,٨٠٠	١٠٠%

- تم تحديث البيانات الخاصة بمساهمي الشركة بناء على التقرير الصادر من شركة "مصر المقاصة" بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.



■ التداول الحر ■ بلاك كاسبيان لوجيستكس هولدينج ليميتد ■ شركة الفا اوريكس ليميتد ■ هيئة ميناء الإسكندرية ■ الشركة القابضة للنقل البحري والبري

الأحداث الجوهرية وتغيرات هيكل الملكية

- قامت الشركة السعودية المصرية للاستثمار يوم الخميس الموافق ٢٠٢٥/١١/٢٠ بتنفيذ عملية بيع كامل حصتها في شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع لصالح شركة "بلاك كاسبيان لوجيستيكس هولدينج ليميتد" وذلك وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها في هيئة سوق المال.

ثالثاً: مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة الشركة من رئيس مجلس الإدارة وعضو منتدب تنفيذي. ويتضمن التشكيل الحالي لمجلس الإدارة السيد الأستاذ / أحمد إبراهيم على محمد المطوع "رئيس مجلس الإدارة" (ممثلاً عن الشركة ألفا أوريكس ليميتد)، والسيد اللواء بحري / علاء محمد إبراهيم "العضو المنتدب التنفيذي" (ممثلاً عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري)، قيام السيد الأستاذ / أحمد بن خليل بن عبد الفتاح كردي بأعمال نائب رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي أثناء غياب السيد الأستاذ / أحمد إبراهيم على محمد المطوع رئيس مجلس الإدارة - وفقاً لقرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠٢٤ ليصبح تشكيل المجلس كالتالي: -

السادة أعضاء مجلس الإدارة

م	الاسم	الصفة	جهة التمثيل
١	السيد الأستاذ / أحمد إبراهيم على محمد المطوع	رئيس مجلس الإدارة	(ممثلاً عن شركة ألفا أوريكس ليميتد)
٢	السيد اللواء بحري / علاء محمد إبراهيم	العضو المنتدب التنفيذي	(ممثلاً عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري)
٣	السيد اللواء بحري أ. ح / أحمد عبد المعطي حواش	عضو مجلس إدارة	(ممثلاً عن هيئة ميناء الاسكندرية البحري)
٤	الأستاذ الدكتور / إسلام محمد عبد الفتاح النقيب	عضو مجلس إدارة	(ممثلاً عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري)
٥	الأستاذة / عبير وائل صديق هبيلة	عضو مجلس إدارة	(ممثلاً عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري)
٦	الأستاذة الدكتورة / نجوى جابر شحاتة زغمور	عضو مجلس إدارة	(ممثلاً عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري)
٧	السيد الأستاذ / محمد عيضة صالح بن حيدر التميمي	عضو مجلس إدارة	(ممثلاً عن شركة ألفا أوريكس ليميتد)
٨	السيد الأستاذ / سيف محمد خلفان سيف المزروعى	عضو مجلس إدارة	(ممثلاً عن شركة ألفا أوريكس ليميتد)
٩	السيد الأستاذ / أحمد بن خليل بن عبد الفتاح كردي	عضو مجلس إدارة	(ممثلاً عن الشركة السعودية المصرية للاستثمار)
١٠	السيد الأستاذ / حمدي بن علي ناضره	عضو مجلس إدارة	(ممثلاً عن الشركة السعودية المصرية للاستثمار)
١١	السيد المهندس / عاصم محمد فهمي رجب	عضو مجلس إدارة	(عضو مستقل)
١٢	الأستاذ الدكتور / محمد مسعد محمود محرم	عضو مجلس إدارة	(عضو مستقل)

التغيرات التي حدثت في تشكيل مجلس الإدارة وفقاً لقرارات مجلس الإدارة

- تم تعيين السيد اللواء بحري أ. ح / ايهاب محمد صلاح محمود ممثلاً عن هيئة ميناء الاسكندرية البحري في عضوية مجلس إدارة الشركة محل السيد اللواء بحري / أحمد عبد المعطي حواش بقرار مجلس الإدارة رقم ٤١ بالتمرير بتاريخ ٢٧/٥/٢٠٢٥.

تشكيل مجلس الإدارة الحالي

(أ) تشكيل مجلس الإدارة في ٢٠٢٥/٧/١ والتغيرات التي طرأت عليه:

(ب) يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (١٢) عضو حيث يكون من بينهم رئيساً لمجلس الإدارة ونائب لرئيس مجلس الإدارة غير تنفيذيين.

- تم تعيين الأستاذة الدكتورة/ مها مروان عبد الله عرفة ممثلاً عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري في عضوية مجلس إدارة الشركة محل الأستاذة الدكتورة/ عبير وائل صديق هبيلة بقرار مجلس الإدارة رقم (٩) بالتمرير بتاريخ ٢٠٢٥/٩/١ ليصبح التشكيل على النحو التالي:

م	اسم العضو	صفة العضو	جهة التمثيل
١	السيد الأستاذ/أحمد إبراهيم علي محمد المطوع	رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي	شركة ألفا أوريكس ليميتد
٢	السيد اللواء بحري أ. ح / علاء محمد إبراهيم أحمد	عضو مجلس الإدارة والعضو المنتدب التنفيذي	الشركة القابضة للنقل البحري والبري
٣	الأستاذ الدكتور / اسلام محمد عبد الفتاح النقيب	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	الشركة القابضة للنقل البحري والبري

شركة الفا اوريكس ليميتد	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	السيد الأستاذ/ سيف محمد خلفان سيف المزروعى	٤
شركة الفا اوريكس ليميتد	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	السيد الأستاذ/ محمد عيضة صالح بن حدرة التميمي	٥
الشركة القابضة للنقل البحري والبري	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	الأستاذة الدكتورة / نجوى جابر شحاتة زغمور	٦
الشركة القابضة للنقل البحري والبري	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	الأستاذة الدكتورة / مها مروان عبد الله عرفة	٧
الشركة السعودية المصرية للاستثمار	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة	السيد الأستاذ/ أحمد بن خليل عبد الفتاح كردي	٨
الشركة السعودية المصرية للاستثمار	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	السيد الأستاذ/ حمدي بن علي بن محمد ناضرة	٩
الهيئة العامة لميناء الإسكندرية	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	السيد اللواء بحري أ.ح / إيهاب محمد صلاح محمود	١٠
مستقل	عضو مجلس إدارة مستقل من ذوي الخبرة	السيد المهندس/ عاصم محمد فهمي رجب	١١
مستقل	عضو مجلس إدارة مستقل من ذوي الخبرة	الأستاذ الدكتور/ محمد مسعد محرم	١٢

(ب) تشكيل مجلس الإدارة وفقاً لقرار الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/١٥ والتغيرات التي حدثت عليه:

في ضوء قرارات الجمعية العامة العادية للشركة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/١٥ بتشكيل مجلس إدارة لدورة جديدة من اثني عشر عضواً منهم عضوين مستقلين من ذوي الخبرة لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من ٢٠٢٥/١٠/١٥ على النحو التالي:

• تم تعيين كلاً من السادة الآتي أسمائهم اعتباراً من ٢٠٢٥/١٠/١٥ وفقاً لقرار مجلس إدارة الشركة رقم (٣٣) المؤرخ في ٢٠٢٥/١٠/٣٠ على النحو التالي:

١- السيد الأستاذ/ أحمد إبراهيم علي محمد المطوع - رئيساً لمجلس الإدارة غير التنفيذي

٢- السيد اللواء بحري/ علاء محمد إبراهيم أحمد - عضواً منتدباً تنفيذياً للشركة

• تم تعيين السيد المهندس / محمد فتحي زكي فتحي ممثلاً عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري في عضوية مجلس إدارة الشركة استكمالاً لمثلي الشركة القابضة للنقل البحري والبري وذلك اعتباراً من ٢٠٢٥/١١/١٣ ليصبح التشكيل على النحو التالي:

م	اسم العضو	صفة العضو	جهة التمثيل
١	السيد الأستاذ/ أحمد إبراهيم علي محمد المطوع	رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي	شركة الفا اوريكس ليميتد
٢	لم يتحدد	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	الشركة السعودية المصرية للاستثمار
٣	السيد اللواء بحري أ.ح / علاء محمد إبراهيم أحمد	عضو مجلس الإدارة والعضو المنتدب التنفيذي	الشركة القابضة للنقل البحري والبري
٤	السيد الأستاذ/ سيف محمد خلفان سيف المزروعى	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	شركة الفا اوريكس ليميتد
٥	السيد الأستاذ/ محمد عيضة صالح بن حدرة التميمي	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	شركة الفا اوريكس ليميتد
٦	الأستاذة الدكتورة / نجوى جابر شحاتة زغمور	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	الشركة القابضة للنقل البحري والبري
٧	الأستاذة الدكتورة / مها مروان عبد الله عرفة	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	الشركة القابضة للنقل البحري والبري
٨	السيد المهندس / محمد فتحي زكي فتحي	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	الشركة القابضة للنقل البحري والبري
٩	السيد اللواء بحري أ.ح / إيهاب محمد صلاح محمود	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	الهيئة العامة لميناء الإسكندرية
١٠	لم يتحدد	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	الشركة السعودية المصرية للاستثمار
١١	السيد المهندس/ عاصم محمد فهمي رجب	عضو مجلس إدارة مستقل من ذوي الخبرة	مستقل
١٢	الأستاذ الدكتور/ محمد مسعد محرم	عضو مجلس إدارة مستقل من ذوي الخبرة	مستقل

• التغييرات التي حدثت في تشكيل مجلس الإدارة وفقاً لقرارات الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠٢٦/١/١٨

في ضوء قرارات الجمعية العامة العادية للشركة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٦/١/١٨ بتعيين ممثلي لشركة "بلاك كاسبيان لوجيستيكس هولدينج ليميتد" بعدد مقعدين بمجلس الإدارة ولمدة تنتهي بانتهاء دورة مجلس الإدارة الحالية وفقاً لما آلت اليه العملية الانتخابية بجلسة الجمعية العامة العادية للشركة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/١٥ ليصبح تشكيل مجلس الإدارة على النحو التالي:

١- السيد الأستاذ/ عبد الله حميد راشد جابر الهاملي (عضو مجلس إدارة غير تنفيذي- نائب رئيس مجلس إدارة أثناء غيابه)

٢- السيد الأستاذ/ عمر صلاح الدين حسن بسيوني (عضو مجلس إدارة غير تنفيذي غير متفرغ)

ليصبح التشكيل على النحو التالي:

م	اسم العضو	صفة العضو	جهة التمثيل
١	السيد الأستاذ/ أحمد إبراهيم علي محمد المطوع	رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي	شركة الفا اوريكس ليميتد
٢	الأستاذ/ عبد الله حميد راشد جابر الهاملي	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي نائب رئيس مجلس الإدارة أثناء غيابه	بلاك كاسبيان لوجيستيكس هولدينج ليميتد
٣	السيد اللواء بحري أ. ح / علاء محمد إبراهيم أحمد	عضو مجلس الإدارة والعضو المنتدب التنفيذي	الشركة القابضة للنقل البحري والبري
٤	السيد الأستاذ/ سيف محمد خلفان سيف المزروعى	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	شركة الفا اوريكس ليميتد
٥	السيد الأستاذ/ محمد عيسى صالح بن حدره التميمي	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	شركة الفا اوريكس ليميتد
٦	الأستاذة الدكتورة / نجوى جابر شحاتة زغمور	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	الشركة القابضة للنقل البحري والبري
٧	الأستاذة الدكتورة / مها مروان عبد الله عرفة	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	الشركة القابضة للنقل البحري والبري
٨	السيد المهندس / محمد فتحي زكي فتحي	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	الشركة القابضة للنقل البحري والبري
٩	السيد اللواء بحري أ. ح / إيهاب محمد صلاح محمود	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	الهيئة العامة لميناء الاسكندرية
١٠	الأستاذ/ عمر صلاح الدين حسن بسيوني	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي (غير متفرغ)	بلاك كاسبيان لوجيستيكس هولدينج ليميتد
١١	السيد المهندس/ عاصم محمد فهمي رجب	عضو مجلس إدارة مستقل من ذوي الخبرة	مستقل
١٢	الأستاذ الدكتور/ محمد مسعد محرم	عضو مجلس إدارة مستقل من ذوي الخبرة	مستقل

١-٢ دور مجلس الإدارة ومسؤولياته

لمجلس الإدارة أوسع سلطة لإدارة الشركة فيما عدا ما احتفظ به صراحة نظام الشركة الأساسي للجمعية العامة؛ حيث يقوم مجلس الإدارة بتحديد الأهداف الرئيسية والخطط الاستراتيجية الكفيلة بتحقيق رؤية الشركة ورسالتها واعتماد الخطط طويلة ومتوسطة الأجل ووضع السياسات العامة للشركة. كما يقوم المجلس بممارسة أعماله من خلال القوانين ولوائح الشركة وسلطات الاعتماد بما من أجل التأكد من قيام الإدارة التنفيذية للشركة بالمهام الموكلة إليها ضمن الخطط والسياسات الموضوعية، بما يضمن مراقبة أداء الإدارة التنفيذية والتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة مخاطر الشركة، وتحديد الأسلوب الأمثل لتطبيق الحوكمة، واعتماد السياسات والمعايير المهنية الواجب إتباعها من قبل العاملين بما ينعكس على أدائهم وتصرفاتهم، وبما يضمن تحقيق صالح الشركة ومساهمتها ومسئوليتها المجتمعية.

بالإضافة إلى ما سبق يتولى مجلس الإدارة المهام والمسؤوليات التالية:

- إقرار اللوائح والسياسات والنظم الداخلية للشركة.
- تحديد المسؤوليات والصلاحيات التي يقوم بتفويضها لأحد أعضائه أو لجانه، واعتماد جداول السلطات بالشركة.
- اختيار العضو المنتدب وعضو المجلس المشرف على قطاعات الأعمال، وتحديد ما يتقاضاه كل منهما من مكافآت ومزايا.
- اعتماد الموازنات التقديرية للشركة ومتابعة تنفيذها واعتماد القوائم المالية والتقارير الرسمية للشركة.

- وضع الإجراءات والأدوات والآليات التي تعمل على تأمين تدفق المعلومات، والسيطرة على دقة وسلامة البيانات والإشراف العام على عملية الإفصاح عن البيانات وقنوات الاتصال، وضمان نزاهة التقارير المالية والمحاسبية الصادرة عن الشركة، وكذلك ضمان تحقيق استقلالية أنشطة المراجعة الداخلية والالتزام بالشركة.
- اعتماد القرارات والتصريفات المالية والبنكية والعقود والقرارات الإدارية فيما يزيد عن صلاحية العضو المنتدب.
- تعيين أمين سر مجلس الإدارة من ذوي الخبرة والكفاءة.

٢-٣ مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة:

يتولى رئيس مجلس الإدارة المهام والمسؤوليات التالية: -

- تمثيل الشركة أمام القضاء والغير.
- توجيه الدعوة لانعقاد مجلس الإدارة وتحديد جدول الاعمال ورئاسة جلسات مجلس الإدارة.
- دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد طبقاً للقانون.
- التأكد من إتاحة المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين.
- التأكد أن اتخاذ القرارات يتم على أساس سليم واستناداً إلى دراية شاملة بالموضوعات، مع ضرورة التأكد من وجود آلية مناسبة لضمان فعالية تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب.
- تلقي التقارير والتوصيات من كافة اللجان وعرضها على المجلس بصفة دورية لاتخاذ اللازم بشأنها.
- التأكد من فعالية نظام الحوكمة المطبق بالشركة، وكذلك فعالية أداء لجان المجلس.
- التأكد من التزام المجلس بإنجاز مهامه بما يحقق أفضل مصلحة للشركة، مع ضرورة تجنب تعارض المصالح.
- بناء على قرار الجمعية العامة للشركة المنعقد بتاريخ ٢٠٢٦/١/١٨
- تؤول الصلاحيات الى نائب الرئيس في حالة غيابه ويتولى هذا المنصب السيد الأستاذ/ عبد الله حميد راشد جابر الهاملي (عضو مجلس إدارة غير تنفيذي- نائب رئيس مجلس الإدارة اثناء غياب السيد الأستاذ / احمد ابراهيم على محمد المطوع رئيس مجلس الادارة غير التنفيذي).

٣-٣ مهام ومسؤوليات عضو مجلس الإدارة المنتخب التنفيذي:

يتولى عضو مجلس الإدارة المنتخب المهام والمسؤوليات التالية: -

- تنفيذ إستراتيجية الشركة وخططها السنوية الموضوعة والمعتمدة من مجلس الإدارة.
- الإشراف على كافة الأعمال التنفيذية بالشركة وفقاً لجدول السلطات المعتمد من مجلس إدارة الشركة.
- رئاسة العمل التنفيذي بالشركة وتصريف أمورها اليومية والإشراف على سير العمل في جميع إدارات وأقسام الشركة ومتابعة أداء جميع الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والمالية، واتخاذ ما يراه من قرارات لاتنظم العمل وتحقيق الأهداف.
- اقتراح الموضوعات التي تطرح في الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة بالتشاور مع رئيس المجلس.
- العمل على تنفيذ كافة السياسات واللوائح والنظم الداخلية للشركة والمعتمدة من مجلس الإدارة.
- المشاركة الفعالة في بناء وتنمية ثقافة القيم الأخلاقية داخل الشركة، واقتراح نظم الإثابة والتحفيز وآليات تتابع السلطة التي يعتمد عليها المجلس لضمان تعزيز ولاء وانتماء العاملين وتعظيم قيمة الشركة.
- تحديد اختصاصات ومسؤوليات كافة العاملين بالشركة وفقاً للوائح العمل المعمول بها وقرارات مجلس الإدارة

٤-٣ أمين سر المجلس

يتضمن الهيكل التنظيمي للشركة إدارة مستقلة لشئون مجلس الإدارة تتبع مجلس الإدارة، ويتأهها الاستاذ / حازم شريف علي - بدرجة مدير إدارة شئون مجلس الإدارة. مهام ومسؤوليات أمين سر مجلس الإدارة:

- الإعداد والتحضير وإدارة لوجستيات اجتماعات المجلس واللجان ومعاونة رئيس المجلس في إعداد جدول أعمال الاجتماعات وتحضير البيانات والمعلومات والتفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات، وإرسالها إلى الأعضاء قبل الاجتماع بوقت كاف.
- معاونة رئيس المجلس في الإعداد والتحضير لاجتماعات الجمعية العامة للمساهمين وإدارة متابعة استصدار وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة، وإبلاغ الإدارات المعنية بها، وكذلك إعداد تقارير لوجستياتها.
- متابعة لما تم بشأنها حفظ وتوثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس والموضوعات المعروضة عليه، مع التأكد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في الوقت المناسب. التنسيق مع لجان المجلس بما يكفل الاتصال الفعال بين تلك اللجان ومجلس الإدارة.

٢-٥ سير اجتماعات مجلس الإدارة

- يعقد مجلس الإدارة جلساته مرة كل شهر بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب ثلث أعضاء مجلس الإدارة.
- يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة، ولا يجوز أن تنقضي أربعة أشهر كاملة دون انعقاد المجلس ويجوز عقد اجتماعات استثنائية لمجلس إدارة الشركة إذا توافرت لدى الشركة ظروف خاصة تبيح هذا الاستثناء.
- تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين شخصياً أو عن طريق الإنابة، فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس.
- ويشترط موافقة ٧٥% شخصياً أو بالإنابة بالنسبة للقرارات التي تقترح زيادة أو تخفيض رأس المال، وإطالة أو تقصير مدة الشركة، وإدماج الشركة مع شركة أخرى وتغيير نسبة الخسارة التي يترتب عليها حل الشركة إجبارياً واستعمال الاحتياطات في غير الأغراض المخصصة لها.
- وفي هذا الإطار فقد عقد مجلس إدارة الشركة عدد (٧) اجتماعات مجلس إدارة خلال الفترة المالية من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ وفيما يلي جدول متابعة حضور السادة أعضاء المجلس الاجتماعات المنعقدة خلال تلك الفترة:

م	أسم العضو	جهة التمثيل	الحضور بالإنابة	تفويض أحد أعضاء المجلس	إجمالي عدد الاجتماعات
١	السيد الأستاذ/ أحمد إبراهيم علي محمد المطوع	شركة الفا اوريكس ليميتد تاريخ التعيين ٢٠٢٣/٣/٣٠	٧/٦		٧/٦
٢	الأستاذ/ أحمد بن خليل الكردي	الشركة السعودية المصرية للاستثمار تاريخ التعيين ٢٠٢٢/١٠/٢٣	٧/٤		٧/٤
٣	السيد اللواء بحري أ.ح / علاء محمد إبراهيم أحمد	الشركة القابضة للنقل البحري والبري تاريخ التعيين ٢٠٢٣/٤/١٩	٧/٥		٧/٥
٤	الأستاذ الدكتور/ إسلام محمد عبد الفتاح النقيب	الشركة القابضة للنقل البحري والبري تاريخ التعيين ٢٠٢٢/٩/١٧	٧/٤		٧/٤
٥	الأستاذة /عير وائل صديق هبطه	الشركة القابضة للنقل البحري والبري تاريخ التعيين ٢٠٢٣/٢/٢٣	٧/٢		٧/٢
٦	السيد الأستاذ/ سيف محمد خلفان سيف المزروعى	شركة الفا اوريكس ليميتد تاريخ التعيين ٢٠٢٢/٣/٣٠	٧/٥		٧/٥
٧	السيد الأستاذ/ محمد عيضة صالح بن حدره التميمي	شركة الفا اوريكس ليميتد تاريخ التعيين ٢٠٢٤/٨/٣١	٧/٦		٧/٦
٨	الأستاذة الدكتورة / نجوى جابر شحاتة زغمور	الشركة القابضة للنقل البحري والبري تاريخ التعيين ٢٠٢٣/١٠/٢	٧/٧		٧/٧
٩	الأستاذة الدكتورة / مها مروان عبد الله عرفة	الشركة القابضة للنقل البحري والبري تاريخ التعيين ٢٠٢٥/٩/١	٧/٥		٧/٥
١٠	السيد المهندس / محمد فتحي زكي فتحي	الشركة القابضة للنقل البحري والبري تاريخ التعيين ٢٠٢٥/١١/١٣	٧/٢		٧/٢
١١	السيد اللواء بحري أ.ح / إيهاب محمد صلاح محمود. -فوضت هيئة ميناء الإسكندرية السيد الريان/ محمد صفوت محمد عمر -فوضت هيئة ميناء الإسكندرية السيد اللواء بحري/ عصام فاروق سيد حسن	الهيئة العامة لميناء الإسكندرية تاريخ التعيين ٢٠٢٥/٥/٢٧	٧/٢		٧/٢
١٢	السيد/ حمدي بن علي بن محمد بن ناضرة	الشركة السعودية المصرية للاستثمار تاريخ التعيين ٢٠٢٢/٤/٢٧	٧/٣		٧/٣
١٣	السيد المهندس/ عاصم محمد فهمي رجب	مستقل تاريخ التعيين ٢٠٢٤/٥/١	٧/٦		٧/٦
١٤	الأستاذ الدكتور/ محمد مسعد محرم	مستقل تاريخ التعيين ٢٠٢٤/٧/١٤	٧/٧		٧/٧

رابعاً: إجان مجلس الإدارة

يباشر مجلس إدارة الشركة إدارة أمورها بناءً على التكليف الصادر له من الجمعية العامة. ووفقاً للنظام الأساسي للشركة فإن مجلس الإدارة أن يؤلف من بين أعضائه لجنة أو أكثر بمنحها بعض اختصاصاته أو يعهد إليها بمراقبة سير العمل بالشركة وتنفيذ قرارات المجلس. وطبقاً لقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، فقد تم تشكيل لجنة المراجعة بموجب قرار مجلس إدارة، حيث تتولى لجنة المراجعة اختصاصات لجنة المراجعة ولجنة الحوكمة الواردة. بالدليل المصري الحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية.

٤-١ تشكيل لجنة المراجعة والحوكمة والمخاطر

تتكون لجنة المراجعة والحوكمة والمخاطر من خمسة اعضاء، كما يلي: -

م	الاسم	الصفة
١	السيد المهندس / عاصم محمد فهمي رجب	رئيساً وعضو مجلس إدارة غير تنفيذي (مستقل)
٢	السيد الأستاذ المحاسب / طارق الوكيل أحمد عبد الوهاب	نائب رئيس اللجنة - عضواً من ذوي الخبرة
٣	الأستاذ / أحمد بن خليل الكردي	عضواً وعضو مجلس إدارة غير تنفيذي "ممثلاً عن الشركة السعودية المصرية للاستثمار"
٤	السيد الأستاذ / شهاب الدين محمد علي طابع	عضواً من ذوي الخبرة " ممثلاً عن شركة ألفا أوريكس ليمتد"
٥	السيد الأستاذ / محمد هاني سيف النصر	عضواً من ذوي الخبرة

كما تقرر أيضاً تعيين السيد / أحمد وجدي عبد المنعم، مقرر أ للجنة.

- وافق مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/٣٠ على إعادة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ووفقاً لميثاق اللجان السابق اعتماده، يصبح تشكيل لجنة المراجعة والحوكمة والمخاطر على النحو التالي:

م	الاسم	الصفة
١	السيد المهندس / عاصم محمد فهمي رجب	رئيساً وعضو مجلس إدارة غير تنفيذي (مستقل)
٢	السيد الأستاذ المحاسب / طارق الوكيل أحمد عبد الوهاب	نائب رئيس اللجنة - عضواً من ذوي الخبرة
٣	ممثل عن الشركة السعودية المصرية للاستثمار	عضواً
٤	السيد الأستاذ / شهاب الدين محمد علي طابع	عضواً من ذوي الخبرة " ممثلاً عن شركة ألفا أوريكس ليمتد"
٥	السيد الأستاذ / محمد هاني سيف النصر	عضواً من ذوي الخبرة

كما تقرر أيضاً تعيين السيد / أحمد وجدي عبد المنعم، مقرر أ للجنة.

- كما تم تعيين الأستاذ / وسيم حسام عضواً من ذوي الخبرة باللجنة، وذلك اعتباراً من تاريخ تعيينه في ٢٠٢٦/١/٢٨، (وذلك كأحداث لاحقة للفترة المالية).
- اختصاصات لجنة المراجعة والحوكمة والمخاطر: -
- ١. دراسة نظام الرقابة الداخلية بالشركة ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها بشأنه.
- ٢. دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والادلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها.
- ٣. دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة والادلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها.
- ٤. التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مراقب حسابات او أكثر للشركة وكذلك مؤهلاتهم وكفاءتهم واستقلاليتهم، ويكون قرار تعيينهم وتحديد اتعابهم من اختصاص الجمعية العامة العادية للشركة.
- ٥. الاطلاع على خطة المراجعة لمراقب الحسابات والادلاء بملاحظاتها عليها.
- ٦. دراسة ملاحظات وتوصيات مراقب الحسابات على القوائم المالية والاخرى الواردة في خطاب الإدارة الوارد من مراقب الحسابات ومتابعة ما تم بشأنها.
- ٧. التأكد من التزام الشركة باتباع النظم واللوائح والقوانين الداخلية والخارجية طبقاً للتقارير المرفوعة اليها من ادارة الالتزام أو غيرها من الادارات المعنية.

٨. التوصية بالموافقة على قيام مراقب الحسابات بعمليات اضافية غير مراجعة الحسابات والتوصية بالموافقة على ما يتقاضاه عن تلك العمليات بما يتناسب مع اتعابه السنوية.
٩. مناقشة واعتماد الخطة السنوية لإدارة المراجعة الداخلية ومتابعة كفاءتها والتأكد من شموليتها لجميع ادارات وانشطة الشركة.
١٠. الاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية وتحديد اوجه واسباب القصور في الشركة ومتابعة الاجراءات التصحيحية لها.
١١. دراسة الموازنة التخطيطية للشركة قبل عرضها واعتمادها من مجلس الإدارة.
١٢. دراسة وتقييم نظام الانذار المبكر بالشركة واقتراح ما يلزم لتحسينه وتطبيقه بفاعلية.
١٣. دراسة وتقييم نظم تأمين والمعلومات والبيانات وكيفية حمايتها من أي اختراقات داخلية أو خارجية.
١٤. دراسة الملاحظات أو المخالفات الواردة من الجهات الرقابية ومتابعة ما تم بشأنها.
١٥. دعوة مراقب حسابات الشركة أو رئيس إدارة المراجعة الداخلية أو من تراه من داخل أو خارج الشركة لحضور اجتماعاتها كلما دعت الحاجة.
١٦. التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالشركة وصياغة الأدلة والمواثيق والسياسات الداخلية الخاصة بكيفية تطبيق قواعد الحوكمة داخل الشركة.
١٧. إعداد تقرير سنوي عن مدى التزام الشركة بقواعد حوكمة الشركات، مع وضع إجراءات مناسبة لاستكمال تطبيق تلك القواعد.
١٨. مراجعة التقرير السنوي للشركة وتقرير مجلس الإدارة وبالأخص فيما يتعلق ببند الإفصاح وغيرها من البنود ذات الصلة بحوكمة الشركات.
١٩. حفظ وتوثيق ومتابعة التقارير الخاصة بتقييم أداء المجلس.
٢٠. دراسة ملاحظات الجهات الرقابية على تطبيق الحوكمة بالشركة وأخذها في الاعتبار ومتابعة ما تم بشأنها.
٢١. تجتمع اللجنة بصفة دورية كما يحق لرئيس اللجنة أو الأغلبية من أعضاء اللجنة الأساسيين الدعوة إلى اجتماع خاص للجنة.
٢٢. تكون اجتماعات اللجنة بالحضور الفعلي أو بأي وسيلة تواصل عبر الانترنت.
٢٣. يتم تدوين وحفظ محاضر اجتماعات اللجنة وعرض النتائج على مجلس الإدارة.
٢٤. يجوز للجنة ان تشكل مجموعات عمل لأي غرض من أغراض اللجنة تراه مناسباً ويجوز تفويض الصلاحيات والسلطة للجان الفرعية إذا رأت اللجنة ذلك مناسباً.
٢٥. تكون الإدارات المختصة بأعمال المراجعة الداخلية تابعة فنياً للجنة المراجعة والحوكمة وتعرض تقاريرها على اللجنة مشفوعة برد الإدارة المعنية المختصة للشركة شاملة الإجراءات التصحيحية المقترحة للعرض على اللجنة لإعداد تقاريرها لرفعه لمجلس إدارة الشركة، ولا تقوم الإدارات المشار إليها أعلاه بمحذف أو أي ملاحظات بالتقارير حتى لو تم اتخاذ أي إجراء تصحيحي.
٢٦. تنفيذ ومتابعة اية أعمال أخرى يكلف بها مجلس الادارة.

٤-٢ سير اجتماعات لجنة المراجعة والحوكمة والمخاطر

تعقد اللجنة اجتماعاتها بصفة دورية، حيث تم عقد ٧ اجتماعات خلال الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ على النحو التالي:

م	الاسم	عدد حضور الجلسات
١	السيد المهندس / عاصم محمد فهمي رجب	٧/٧
٢	السيد الأستاذ المحاسب / طارق الوكيل أحمد عبد الوهاب	٧/٧
٣	الأستاذ / أحمد بن خليل الكردي	٧/٤
٤	السيد الأستاذ / شهاب الدين محمد علي طابع	٧/٥
٥	السيد الأستاذ / محمد هاني سيف النصر	٧/٦

- وقد التزمت لجنة المراجعة والحوكمة دوماً بأجندة الإحداثيات التي تتضمن تقارير الإفصاح عن اهم الانشطة والتوصيات التي تصدر عن اللجنة ومتابعة الردود التي ترد من الادارة التنفيذية والتي ترسل الي السادة مراقبي الحسابات والرقابة المالية.
- تحضر اللجنة مجلس الادارة بتقريرها الصادر وبتنتائج اعمالها بصفة دورية ويتم مناقشة تلك الملاحظات وعرضها على مجلس الادارة.
- وقد اصدرت اللجنة توصياتها خلال الفترة والتي شملت مايلي:-
- ١. تحديث نظام الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية، ومراجعة الهيكل الإداري لإدارة المراجعة الداخلية بما يضمن فاعليته واستقلالته، مع التأكيد على أهمية استخدام نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) كأحد الأدوات الرقابية الرئيسية لدعم كفاءة نظم الرقابة، كما أوصت اللجنة بضرورة الإسراع في استكمال

١. تحديث نظام التكاليف بالشركة وفق النظام المتعاقد عليه، مع توفير التدريب اللازم للكوادر البشرية المعنية، بما يحقق الرقابة الفعالة ويعزز دقة المعلومات المالية، خاصة في ظل التغيرات التي شهدها قطاع المراجعة الداخلية خلال السنة المالية، والتي كان لها أثر على انتظام إصدار التقارير واستدامة أداء القطاع.
٢. تفعيل قطاع المراجعة الداخلية من خلال استقطاب كوادر ذات خبرات كبيرة وإعداد خطة مراجعة سنوية واضحة ومنهجية، تشمل تنظيم عمليات المراجعة وفحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية وتحديد المخاطر وتقييمها، وإعداد التقارير الرقابية ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عنها، ويهدف ذلك إلى ضمان كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية وتعزيز منظومة الرقابة الداخلية وتحسين ممارسات الحوكمة بالشركة، كما أوصت اللجنة بضرورة تدعيم قطاع المراجعة الداخلية بقيادة مهنية مؤهلة تتمتع بالخبرة الكافية لتولي رئاسة القطاع، مع التأكيد على تبعية هذا القطاع إلى رئيس مجلس الإدارة بما يعزز استقلاليتة ويدعم دوره الرقابي.
٣. تطوير هيكل وسياسات القطاع المالي قيام قطاع الشؤون المالية بمراجعة شاملة لسياساته وإجراءاته التنظيمية وهيكله الإداري، بما يضمن تحقيق الرقابة المتكاملة وتفعيل الأدوار المختلفة للقطاع المالي، والذي يشمل على وجه الخصوص: التخطيط المالي وإعداد الموازنات، الرقابة المالية، إعداد التقارير المالية، إدارة السيولة والتدفقات النقدية، إدارة الاستثمارات.
٤. قيام الإدارة التنفيذية بوضع إطار متكامل لإدارة المخاطر المؤسسية يتضمن تحديد المخاطر التشغيلية والمالية والاستراتيجية التي قد تواجه الشركة، وتقييم احتمالية حدوثها وتأثيرها، ووضع آليات واضحة للتعامل معها ومتابعتها بشكل دوري، مع عرض تقارير دورية بشأنها على لجنة المراجعة والحوكمة والمخاطر.
٥. متابعة استمرار برامج التدريب والتأهيل للعاملين بقطاعي المالي والمراجعة الداخلية بما يدعم رفع كفاءة الكوادر البشرية وتعزيز قدرتها على التعامل مع النظم الحديثة ومتطلبات العمل الرقابي.
٦. تعزيز الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة لنشاط الشركة التأكيد على استمرار التزام الشركة بكافة القوانين واللوائح المنظمة لنشاطها، بما في ذلك القواعد المنظمة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ومتطلبات الإفصاح والحوكمة.
٧. تعزيز الرقابة على الأداء التشغيلي ومعدلات الإنتاجية متابعة مؤشرات الأداء الخاصة بحجم التداول والإنتاجية التشغيلية بصورة دورية، والعمل على تحليل الفجوات بين الأداء الفعلي والمستهدف واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء.
٨. ضرورة قيام الإدارة التنفيذية بمتابعة أهمية تعزيز الدور التسويقي للشركة والتواصل المستمر مع الخطوط الملاحية والعملاء، بما يدعم زيادة أحجام التداول وتعزيز القدرة التنافسية للشركة في ظل المنافسة المتزايدة في قطاع الموانئ والتأكيد على قيام القطاع التجاري بإعداد خطة تسويقية شاملة تستند إلى دراسة دقيقة للسوق والمنافسة والتحديات القائمة، على أن تتضمن تقييم أثر التعريفات المطبقة حالياً ومدى ملاءمتها لظروف السوق، وكذلك بحث فرص جذب مزيد من العملاء وتنويع الخدمات المقدمة بما يدعم تعزيز القدرة التنافسية للشركة وزيادة أحجام التداول.
٩. قيام الإدارة التنفيذية بالانتهاء من مراجعة وتحديث اللوائح والسياسات المعمول بها بالشركة، بما يضمن توافقتها مع التطورات التنظيمية والتشغيلية، ويعزز وضوح الإجراءات وتفعيل منظومة الحوكمة المؤسسية.
١٠. قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء وتسوية حادثة الونشين رقم ٢٠١٢ - ٢٠١٣، وذلك بهدف تحديد الأثر المالي النهائي المرتبط بها واتخاذ ما يلزم من إجراءات للحفاظ على حقوق الشركة.
١١. قيام الإدارة التنفيذية بمخاطبة الشركة المصرية للمحطات متعددة الأغراض وشركة الترحمان، والمتعلقة بتقييم القيمة العادلة لتلك الاستثمارات، والتي تستلزم قوائم مالية حديثة وبيانات معنية من الشركات المشار إليها، تشمل (التدفقات النقدية المتوقعة لمدة خمس سنوات قادمة، الموازنة التخطيطية السنوية، هيكل التمويل الخاص بالأعباء والقروض).
١٢. تكليف إدارة الحوكمة والمخاطر والالتزام (GRC) بإعداد دراسة تفصيلية تتضمن تحليل المخاطر المحتملة الناشئة عن الأوضاع السياسية الراهنة وتقييم آثارها المتوقعة على أنشطة الشركة، وذلك على سبيل المثال لا الحصر فيما يتعلق بتقلبات أسعار العملة، والتدفقات النقدية، وحجم ونشاط الأعمال، وأحجام التداول، ونشاط التخزين، على أن يتم عرض نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة على اللجنة فور الانتهاء منها.

٤-٣ لجنة التطوير المؤسسي:

تتكون لجنة التطوير المؤسسي من أربعة أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذي، وعضواً من ذوي الخبرة.
اعتمد مجلس الإدارة بموجب قرار بالتمير بتاريخ ٢٠٢٤/٨/١٥ إعادة تشكيل لجنة التطوير المؤسسي على النحو التالي:

م	الاسم	الصفة
١	السيد الأستاذ أحمد بن خليل كردي	رئيساً وعضو مجلس إدارة غير تنفيذي
	ممثل عن الشركة السعودية المصرية للاستثمار	"ممثلاً عن الشركة السعودية المصرية للاستثمار"
٢	السيد المهندس / عاصم محمد فهمي رجب	عضواً وعضو مجلس إدارة غير تنفيذي (مستقل)

٣	السيد الأستاذ/ حمدي بن علي بن محمد ناضرة	عضوا وعضو مجلس إدارة غير تنفيذي "ممثلاً عن الشركة السعودية المصرية للاستثمار"
٤	السيدة الأستاذة/عير وائل لهيطة	عضوا وعضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلاً عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري
٥	السيد الأستاذ/شهاب الدين طابع	عضوا من ذوي خبرة "ممثلاً عن شركة ألفا أوريكس ليمتد" عضواً

كما تقرر أيضاً تعيين السيد /أحمد وجدي مقررًا للجنة

- وافق مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/٣٠ على إعادة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ووفقاً لميثاق اللجان السابق اعتماده، يصبح تشكيل لجنة التطوير المؤسسي على النحو التالي:

م	الاسم	الصفة
١	ممثل عن الشركة السعودية المصرية للاستثمار	عضوا من ذوي خبرة "ممثلاً عن شركة ألفا أوريكس ليمتد" عضواً
٢	السيد المهندس / عاصم محمد فهمي رجب	عضوا وعضو مجلس إدارة غير تنفيذي (مستقل)
٣	السيد الأستاذ/ محمد عيضة صالح بن حيدرة التميمي	عضوا وعضو مجلس إدارة غير تنفيذي "ممثلاً عن شركة ألفا أوريكس ليمتد" عضواً
٤	الأستاذة الدكتورة/ نجوى جابر شحاتة زغمور	عضوا وعضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلاً عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري
٥	الأستاذ الدكتور/محمد مسعد محمود محرم	عضوا وعضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلاً عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري
٦	ممثل عن الشركة السعودية المصرية للاستثمار	عضواً

كما تقرر أيضاً تعيين السيد /أحمد وجدي عبد المنعم، مقررًا للجنة.

مهام اللجنة:

١. دراسة الوضع الحالي للشركة ونظام العمل بما لتحديد احتياجات وجوانب التطوير المطلوبة في المجالات الفنية والادارية والتشغيلية لتحقيق الاستغلال الامثل لموارد وأصول الشركة.
٢. اقتراح معايير لقياس أداء الشركة بالاسترشاد بما هو مطبق عالمياً.
٣. تقييم مشروعات التحول الرقمي الجارية بالشركة واقتراح خطة للتطوير المستقبلي المطلوب.
٤. مراجعة جميع العقود بالشركة للمشروعات الجارية وتقييم الموقف ووضع التوصيات للعرض على مجلس الادارة لاتخاذ القرارات بشأنها.
٥. تكون اللجنة مسؤولة عن تقييم الوضع الحالي لنشاط التسويق والاستثمار بالشركة والعلاقات مع العملاء ووضع مقترحات التطوير.
٦. اقتراح احتياجات الشركة فيما يخص الاستعانة باستشاري خارجي (لإعداد الاستراتيجية العامة للشركة واعداد دراسة متكاملة لإعادة هيكلة الشركة وتنفيذ عملية التحول المؤسسي وتحديد اوجه التطوير الفني المطلوبة) والعرض على مجلس الادارة لاتخاذ ما يراه مناسباً بشأن التعاقد مع الاستشاري.
٧. تكون اللجنة مسؤولة عن التواصل مع الاستشاري الذي يعينه المجلس لتنفيذ الدراسة المطلوبة المشار اليها بالبند رقم (٦) اعلاه
٨. تأسيس مكتب التطوير المؤسسي والتنسيق والمتابعة مع المكتب الذي يتم انشاؤه بقرار مجلس الإدارة
٩. يمكن للجنة تشكيل مجموعات عمل فرعية وفقاً لما يتم طرحه من مواضيع وبنود اعمال باللجنة.
١٠. يحق للجنة اقتراح التوصيات بشأن الاجراءات التنفيذية والتشغيلية وعرضها على مجلس الإدارة للاعتماد وتعتبر هذه القرارات نافذة فور اعتمادها من مجلس الادارة وعلى الادارة التنفيذية تنفيذها بشكل فوري.
١١. يعتبر دور اللجنة دوراً تنظيمياً وإشرافياً وجهة استشارية لمجلس الإدارة ومساند للإدارة التنفيذية لتحقيق أهداف الخطة التطويرية والإستراتيجية للمؤسسة.
١٢. لا تنتقص اللجنة من المهام او المسؤوليات المنوطة بالعضو المنتدب التنفيذي وتعتبر اللجنة جهة استشارية مكملة للمنظومة التنفيذية توجه الشركة لتحقيق مستهدفات خطة التحول.
١٣. تجتمع اللجنة مع العضو المنتدب التنفيذي بشكل دوري للموائمة والاتفاق على الاولويات ومتابعة سير العمل وطلب الدعم اللازم في حال وجود أي معوقات تستلزم الدعم.

١٤. في حال وجود أي اختلاف في وجهات النظر بين اللجنة والعضو المنتدب التنفيذي يتم الرفع بها لمجلس الإدارة للبت فيها.
١٥. يكون مدير مكتب التطوير المؤسسي مسؤولاً عن تنفيذ المهام اليومية والرفع لهذه اللجنة لطلب أي احتياجات لتمكينهم من تحقيق الرؤية وتقوم اللجنة بالتنسيق مع العضو المنتدب التنفيذي لتسهيل أعمال مكتب التطوير المؤسسي والعرض على مجلس الإدارة عند الحاجة.
١٦. يدار مكتب التطوير المؤسسي من قبل اللجنة، وتتابع أعماله من قبل اللجنة والعضو المنتدب التنفيذي.
١٧. تكون اجتماعات اللجنة بالحضور الفعلي أو بأي وسيلة تواصل عبر الإنترنت.
١٨. يتم تدوين وحفظ محاضر اجتماعات اللجنة وعرض النتائج على مجلس الإدارة.
١٩. يجوز للجنة أن تشكل مجموعات عمل لأي غرض من أغراض اللجنة تراه مناسباً ويجوز تفويض الصلاحيات والسلطة للجان الفرعية إذا رأت اللجنة ذلك مناسباً.
٢٠. فيما يخص توصيات ومقترحات اللجنة المطلوبة للعرض على مجلس الإدارة تتخذ قرارات اللجنة بالتصويت على أن تكون بالأغلبية وفي حالة تساوي الأصوات يكون لرئيس اللجنة البت في الأمر واخذ القرار الذي يراه مناسباً.
٢١. في حال صدور أي قرار أو توصية من اللجنة يتم اخطار العضو المنتدب التنفيذي تمهيداً للعرض على مجلس الإدارة لاتخاذ ما يراه مناسباً.

٤-٤ سير اجتماعات لجنة التطوير المؤسسي

تعقد اللجنة اجتماعاتها بصفة دورية حيث تم عقد عدد ٣ اجتماعات خلال الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ على النحو التالي:

م	الاسم	عدد حضور الجلسات
١	السيد الأستاذ/ أحمد بن خليل كردي ممثل عن الشركة السعودية المصرية للاستثمار	٣/٣
٢	السيد المهندس / عاصم محمد فهمي رجب	٣/٣
٣	السيد الأستاذ/ شهاب الدين طابع	٣/٢
٤	الأستاذة عبير وائل لهيطة	٣/٣
٥	السيد الأستاذ/ حمدي بن علي ناضرة	٣/٣

تخطر للجنة مجلس الإدارة بتقريرها الصادرة ونتائج أعمالها بصفة دورية ويتم مناقشة تلك الملاحظات وعرضها على مجلس الإدارة. وقد اصدرت اللجنة توصياتها والتي شملت مايلي: -

- استكمال ما تم من خطوات بشأن إعادة هيكلة الوظائف بالشركة في ضوء توصيات المكتب الاستشاري الدولي المتعاقد معه، مع التأكيد على ضرورة استكمال إجراءات تحديث الهيكل الوظيفي وربطه بالمهام والمسؤوليات الفعلية لكل وظيفة.
- الاستمرار في تنفيذ مخرجات الخبير الاستشاري الدولي بخصوص مشروع إعادة الهيكلة وتطوير العمليات التشغيلية بالشركة، مع استكمال إعداد خطة العمل (Business Plan) ووضع آليات واضحة لمتابعة تنفيذها.
- تعزيز إدارة المحفظة الاستثمارية واتخاذ ما يلزم من خطوات بما يحقق الاستخدام الأمثل للفوائض النقدية وتعظيم العائد عليها، وذلك بالتنسيق مع لجنة المراجعة والحوكمة والمخاطر.
- استكمال الإجراءات المتعلقة بتطبيق نظام الورادي بنظام (١٢) ساعة، واتخاذ ما يلزم من خطوات تنظيمية وتشغيلية لضمان تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد البشرية وتحسين كفاءة التشغيل.
- سرعة الانتهاء من إجراءات التعاقد مع إحدى شركات إدارة برامج الرعاية الصحية (TPA) لتقديم خدمات التأمين الطبي للعاملين بالشركة، بما يضمن توفير شبكة طبية مناسبة وتحسين مستوى الخدمات العلاجية المقدمة للعاملين.
- مراجعة مخصصات بنود السفر للخارج والتدريب غير المخطط ومكافآت التدريب، مع التأكيد على ضرورة توجيه الموارد المالية المخصصة للتدريب نحو البرامج التي تدعم خطط التطوير المؤسسي للشركة.
- استكمال إجراءات تنفيذ مشروع إعادة هيكلة نظام المكافآت ونظام إدارة الأداء، بما يدعم تطوير منظومة الحوافز ورفع كفاءة الأداء المؤسسي بالشركة.
- استكمال إجراءات تنفيذ وتفعيل سياسة الشكاوى والإبلاغ عن المخالفات (Whistleblowing Policy) بالشركة، مع اعتماد آليات واضحة لتلقي الشكاوى والإبلاغ عن المخالفات بما يضمن توفير قنوات آمنة وسرية للإبلاغ.
- استكمال إجراءات التعيينات الخارجية لعدد من الكوادر القيادية والفنية ضمن خطة إعادة الهيكلة واستكمال البنية التنظيمية للقطاعات الاستراتيجية بالشركة، بما يدعم تعزيز الكفاءة المؤسسية وتدعيم الهياكل التشغيلية بالكفاءات اللازمة، ويتمشى مع أولويات العمل والمشروعات الرئيسية للشركة.

• وقد انبثقت عن هذه اللجنة لجنة الترشيحات والمكافآت، والتي تعمل تحت إشراف لجنة التطوير المؤسسي

تم تشكيل لجنة اتخاذ إجراءات شغل الوظائف القيادية الشاغرة من بين الكوادر المرشحة لشغل تلك الوظائف من العاملين بالشركة والمعاد تشكيلها لتكون على النحو التالي:

م	الاسم	الوظيفة	الصفة
١	السيد اللواء / علاء محمد إبراهيم محمد	العضو المنتدب التنفيذي	رئيساً
٢	محاسب / السيد السيد إبراهيم شحاته	رئيس قطاع سلاسل الامداد	عضواً
٣	مهندس / محمد صلاح الدين عبد القادر	رئيس قطاع الموارد البشرية	عضواً
٤	محاسب / أحمد عبد الحميد حمودة	رئيس القطاع المالي	عضواً
٥	مهندس / عمرو محمد عبد الله محمد	القائم بأعمال الرئيس التنفيذي للعمليات التشغيلية	عضواً
٦	السيد / حازم عصام محمد	باحث شئون أفراد بإدارة الإحصائيات العامة وملفات الموظفين	مقرراً

• تهدف اللجنة إلى تحقيق ما يلي:-

١. إعادة تنظيم وتسكين الهيكل الإداري بالشركة ومراجعة موقف القيادات وتقييم أدائهم وكذا تقييم الكوادر والقيادات على هيكل الشركة المعتمد من مجلس الإدارة بما في ذلك الوظائف المستحدثة او الشاغرة في الهيكل من الكوادر المرشحة وذلك لشغل تلك الوظائف من العاملين بالشركة على أن تركز عملية اختيار القيادات على مجموعة من المعايير التي تضمن اختيار افراد مؤهلين وفعالين من حيث (الكفاءة العملية - القدرات القيادية - مهارات التواصل وبناء فريق العمل - النزاهة والشفافية).

٢. يكون كل عضو من أعضاء اللجنة مسئول عن تقييم القيادات التي تعمل تحت رئاسته بالتنسيق مع إدارة الموارد البشرية

٤-٥ اللجنة العليا للموازنة المالية

اعتمد مجلس الإدارة بالتميرير تشكيل اللجنة العليا للموازنة المالية للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وذلك بموجب القرار رقم (٢٤) الصادر بالتميرير بتاريخ ٢٠٢٥/٣/١٠. تتكون اللجنة العليا للموازنة المالية من ثلاثة اعضاء مجلس إدارة غير تنفيذي، وعضواً من ذوي الخبرة وعضو من الادارة التنفيذية للشركة كما يلي:-

م	الاسم	الصفة
١	السيد الأستاذ / محمد عيضة صالح بن حيدرة التميمي	رئيساً وعضو مجلس إدارة غير تنفيذي "ممثلاً عن شركة ألفا أوريكس ليمتد"
٢	السيد اللواء بحري / علاء محمد إبراهيم أحمد	عضواً والعضو المنتدب التنفيذي "ممثلاً عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري"
٣	السيد الأستاذ / أحمد بن خليل كردي	عضواً وعضو مجلس إدارة غير تنفيذي "ممثلاً عن الشركة السعودية المصرية للاستثمار"
٤	السيد الريان / علي عاصم إبراهيم	عضواً والرئيس التنفيذي للعمليات التشغيلية بالشركة
٥	السيد الأستاذ / شهاب الدين محمد علي طابع	عضواً من ذوي خبرة "ممثلاً عن شركة ألفا أوريكس ليمتد"

كما تقرر تعيين السيد / أحمد حمادة الشرفاوي مقرراً للجنة

ووفقاً للتغيرات التي حدثت على تشكيل اللجنة العليا للموازنة المالية وفقاً لقرار مجلس الإدارة بالتميرير بتاريخ ٢٠٢٥/٩/١ تم إعادة تشكيل اللجنة لتصبح على النحو التالي:

م	الاسم	الصفة
١	السيد الأستاذ / محمد عيضة صالح بن حيدرة التميمي	رئيساً وعضو مجلس إدارة غير تنفيذي "ممثلاً عن شركة ألفا أوريكس ليمتد"
٢	السيد اللواء بحري / علاء محمد إبراهيم أحمد	عضواً والعضو المنتدب التنفيذي "ممثلاً عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري"
٣	السيد الأستاذ / أحمد بن خليل كردي	عضواً وعضو مجلس إدارة غير تنفيذي "ممثلاً عن الشركة السعودية المصرية للاستثمار"
٤	السيد المهندس / عمرو محمد عبد الله	عضواً والرئيس التنفيذي للعمليات التشغيلية بالشركة

٥	السيد الاستاذ / شهاب الدين محمد علي طابع	عضوا من ذوي خبرة "ممثلاً عن شركة ألفا أوريكس ليمتد"
---	--	--

كما تقرر تعيين السيد / حازم شريف عبد الله مقررًا للجنة
وافق مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/٣٠ على إعادة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ووفقاً لميثاق اللجان السابق اعتماده، يصبح
تشكيل لجنة الموازنة المالية على النحو التالي:

م	الاسم	الصفة
١	السيد الاستاذ / محمد عبضة صالح بن حيدرة التميمي	رئيساً وعضو مجلس إدارة غير تنفيذي "ممثلاً عن شركة ألفا أوريكس ليمتد"
٢	السيد اللواء بحري / علاء محمد إبراهيم أحمد	عضوا والعضو المنتدب التنفيذي "ممثلاً عن الشركة القابضة للنقل البحري والبحري"
٣	الأستاذة الدكتورة/ مها مروان عبد الله عرفة	عضوا والعضو المنتدب التنفيذي "ممثلاً عن الشركة القابضة للنقل البحري والبحري"
٤	ممثل عن الشركة السعودية المصرية للاستثمار	
٥	السيد الاستاذ / شهاب الدين محمد علي طابع	عضوا من ذوي خبرة "ممثلاً عن شركة ألفا أوريكس ليمتد"
٦	السيد المهندس/ عمرو محمد عبد الله	عضواً والرئيس التنفيذي للعمليات التشغيلية بالشركة

كما تقرر أيضاً تعيين السيد / حازم شريف علي عبد الله، مقرر أ للجنة.

تهدف اللجنة إلى تحقيق ما يلي:-

١. ضمان تطبيق أعلى معايير النزاهة والشفافية في عمليات المشتريات والمناقصات والممارسات.
٢. التأكد من توافق عمليات الشراء مع الاستراتيجية العامة للشركة والأهداف التشغيلية والمالية.
٣. توفير آلية رقابة فعالة تسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية والحد من المخاطر المرتبطة بالمشتريات.
٤. تحسين آليات صنع القرار فيما يتعلق بالمشتريات والمناقصات الكبيرة والمهمة.

اختصاصات وصلاحيات اللجنة:-

١. يكون الحد الأقصى لصلاحيات اللجنة في اعتماد المشتريات والمناقصات والممارسات وأوامر الشراء هو ما قيمته ١,٢٠٠ مليون دولار أمريكي (فقط مليون ومائتان ألف دولار أمريكي لا غير) أو ما يعادلها بالجنيه المصري طبقاً لسعر الصرف المعلن من البنك المركزي يوم اعتماد أي من إجراءات المشتريات أو أوامر الشراء وما يتجاوز هذا السقف يتم رفعه إلى مجلس الإدارة لاعتماده.
٢. للجنة صلاحية تنفيذ مناققات مالية بين بنود الموازنة للصالح العام للشركة وسرعة اتخاذ القرار مع تقديم دراسة بالأهداف والمبررات لإلغاء بنود أو إضافة أو دعم بنود أخرى في الموازنة تعرض على المجلس اللاحق في تقرير المتابعة.
٣. تفوض اللجنة العليا في بعض الحالات الخاصة والعاجلة والماسة وبعد العرض على السيد رئيس مجلس الإدارة بالمبررات والأسباب بإعادة النظر في تنفيذ بعض القرارات السابق عرضها على مجلس الإدارة والتي ترى اللجنة أهمية سرعة اتخاذ القرار بها.
٤. تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية الأصوات، وفي حال تساوي الأصوات يكون لرئيس اللجنة صوت مرجح.
٥. يمكن لأي عضو في مجلس الإدارة تقديم طلب مراجعة أو طعن في قرارات اللجنة في حال وجود مبررات موضوعية لذلك، ويتم البت فيها من قبل مجلس الإدارة.
٦. مراجعة واعتماد خطط وسياسات المشتريات والمناقصات الخاصة بالشركة لضمان توافيقها مع القوانين واللوائح المعمول بها.
٧. الإشراف على إجراءات الطرح والترسية لضمان الشفافية والمنافسة العادلة بين الموردين.
٨. دراسة واعتماد أوامر الشراء التي تتجاوز حدود الصلاحيات التنفيذية المعتمدة.
٩. مراجعة العقود والاتفاقيات الاستراتيجية والتأكد من استيفائها للمتطلبات القانونية والإجرائية.
١٠. متابعة تنفيذ العقود والتأكد من التزام الموردين والشركاء بشروط التعاقد المتفق عليها.
١١. مراجعة أي استثناءات أو تعديلات على العقود واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
١٢. التأكد من الامتثال لمبادئ الحوكمة الرشيدة في جميع عمليات المشتريات والتعاقدات.

١٣. التنسيق مع القطاع المالي لرفع تقارير (ربع سنوية) / دورية لمتابعة تنفيذ الموازنة المالية إلى مجلس الإدارة تتضمن التوصيات والملاحظات حول أداء المشتريات والمناقصات.

ميثاق عمل اللجنة: -

- تتعقد اللجنة اجتماعات دورية وفق جدول زمني معتمد، ويمكن عقد اجتماعات استثنائية عند الحاجة.
- يتم توثيق جميع الاجتماعات والمداولات بشكل دقيق في محاضر رسمية.
- ترفع اللجنة توصياتها ونتائج أعمالها إلى مجلس الإدارة بصفة منتظمة للإحاطة.
- تلتزم اللجنة بتطبيق معايير الحوكمة والشفافية والامتثال للوائح والقوانين المعمدة.
- تقوم اللجنة بمراجعة أداء الموردين بشكل دوري لضمان التزامهم بالجودة والمعايير المتفق عليها.

٦-٤ سير اجتماعات اللجنة العليا للموازنة المالية

تتعقد اللجنة اجتماعاتها بصفة دورية حيث تم عقد ٧ اجتماعات خلال الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ على النحو التالي:

م	الاسم	عدد حضور الجلسات
١	السيد الاستاذ / محمد عيضة صالح بن حيدرة التميمي	٧/٦
٢	السيد اللواء بحري / علاء محمد إبراهيم أحمد	٧/٧
٣	الأستاذة الدكتورة/ مها مروان عبد الله عرفة	٧/٣
٤	الأستاذ/ أحمد بن خليل كردي	٧/٤
٥	ممثل عن الشركة السعودية المصرية للاستثمار	٧/٦
٥	السيد الاستاذ / شهاب الدين محمد علي طايح	٧/٦
٦	السيد الربان/ علي عاصم محمود	٧/٢
٧	السيد المهندس/ عمرو محمد عبد الله	٧/٤

خامساً: البيئة الرقابية

١-٥ نظام الرقابة الداخلية

يوجد بالشركة نظام للرقابة الداخلية يتضمن مجموعة من السياسات والإجراءات والأدلة واللوائح التي أعدت بواسطة الإدارات المعنية بالشركة، واعتمدت من مجلس الإدارة، وتهدف إلى ما يلي:

- تحديد واضح لاختصاصات ومسؤوليات كافة العاملين بالشركة مع مراعاة الفصل التام بين الاختصاصات والمسؤوليات المتعارضة
- ضمان دقة وجودة البيانات والمعلومات والتأكد من توفرها للشركة أو للغير في التوقيت المناسب.
- حماية أصول الشركة المادية من المخاطر الممكنة التعرض لها، وتوثيق وتسجيل تلك الأصول بسجلات الشركة.
- زيادة الكفاءة الإنتاجية للشركة، وتحقيق أهدافها بأقل التكاليف وفقاً لأعلى مستويات الجودة الممكنة.
- ضمان دقة تنفيذ تعليمات وإجراءات العمل، والتأكد من تنفيذها على الوجه الأمثل. ضمان تطبيق قواعد حوكمة الشركات وذلك عن طريق الالتزام الدقيق بكافة إجراءات وقواعد الحوكمة.
- وتقوم إدارة المراجعة الداخلية بشكل دوري بتقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق؛ للتأكد من كفاية وفعالية وكفاءة إجراءات الرقابة، وذلك تمهيداً لرفع تقاريرها إلى لجنة المراجعة والتي تتولى تقديم توصياتها بشأن تحسين نظام الرقابة الداخلية، إن وجدت، إلى مجلس الإدارة.

٢-٥ إدارة المراجعة الداخلية

- إيماناً بأهمية دور المراجعة الداخلية في تحقيق أهداف الشركة من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة فيتضمن الهيكل الإداري للشركة إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية، تتبع فنياً ووظيفياً للجنة المراجعة وإدارياً للعضو المنتدب؛ بهدف توفير المعلومات الكافية عن نظم الرقابة المطبقة، وإمداد لجنة المراجعة والإدارة التنفيذية بكافة المعلومات الخاصة بمدى أداء الشركة لأنشطتها وتحقيقها لأهدافها الرئيسية.
- (أ) دور إدارة المراجعة الداخلية:
- فحص وتقييم كفاية وفعالية أنظمة الرقابة والضبط الداخلي بشكل موضوعي ومستقل.
- الحفاظ على جودة وتطوير عمليات وإجراءات الرقابة الداخلية.
- التأكد من دقة تحديد المخاطر، وإدارتها بكفاءة وفعالية.
- التأكد من دقة المعلومات المالية والتشغيلية.

- التأكد من الحصول على الموارد بطريقة اقتصادية، واستخدامها بكفاءة، مع توفير الحماية الكافية لها.
- مراجعة وسائل الحفاظ على الأصول والتحقق من وجود تلك الأصول.
- مراجعة العمليات؛ للتأكد من أن نتائجها تتوافق مع الأهداف، وأن تنفيذ العمليات يأتي على النحو المخطط لها.
- التأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات والمعايير والنظم المعتمدة والقوانين واللوائح.
- العمل على منع واكتشاف عمليات الغش والتلاعب.
- مراجعة وتقييم نظم المعلومات والأنظمة الإلكترونية.
- التحقق من التزام الشركة بقواعد ومعايير حوكمة الشركات.
- تقديم الاستشارات والدعم الفني للإدارة العليا والإدارات المختلفة.

(ت) نطاق عمل إدارة المراجعة الداخلية مراجعة كافة أوجه النشاط والعمليات وجميع الإدارات والأقسام بالشركة وكذا القيام بكافة أعمال الفحص اللازمة للمراجعة، سواء كانت تتعلق بالسجلات أو الأفراد أو الممتلكات، وذلك باستقلالية تامة عن الأعمال التنفيذية.

(ج) تنفيذ مهام إدارة المراجعة الداخلية: يتولى مهام المراجعة الداخلية إدارة دائمة بالشركة وتتكون من عدد مناسب من المراجعين المؤهلين علمياً وعملياً.

(د) المسئول عن إدارة المراجعة الداخلية: تولى كلا من السيد الأستاذ المحاسب / محمد إبراهيم حسنين، والسيد الأستاذ المحاسب / هشام مصطفى سلامة مسؤولية إدارة المراجعة الداخلية، وقد وافق مجلس إدارة الشركة بمجلسه المعقود بتاريخ ٢٧ / ١١ / ٢٠٢٥ على تعيين السيد الأستاذ المحاسب / خالد محيي الدين سيد صالح لشغل وظيفة رئيس قطاع المراجعة الداخلية.

(هـ) دورية التقارير: يتم إعداد تقارير دورية بنتائج عمليات المراجعة تتضمن ملاحظات المراجعة والتوصيات والحلول المقترحة وترسل للجهات محل المراجعة والإدارة التنفيذية للعمل على تلافي الملاحظات واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. كما يتم إعداد تقارير دورية ربع سنوية للعرض على لجنة المراجعة بنتائج عمليات المراجعة الداخلية خلال الفترة.

٣-٥ إدارة المخاطر

يتولى مجلس إدارة الشركة مسؤولية إدارة المخاطر على النحو الذي يتفق مع طبيعة وحجم نشاط الشركة. وتتولى إدارة المراجعة التابعة فنياً ووظيفياً إلى لجنة المراجعة وإدارياً للعضو المنتدب التنسيق بين الإدارات التنفيذية فيما يتعلق بتحليل وتقييم المخاطر وتحديد مستوى المخاطر الذي يمكن للشركة قبوله من حجم المخاطر المختلفة التي قد تواجه الشركة اعتماداً على تأثيرها ومدى إمكانية تحقيقها وكذا اقتراح إجراءات الرقابة وأساليب إدارة المخاطر؛ للتأكد من عدم تجاوز الشركة لهذا الحد من المخاطر.

٤-٥ إدارة الالتزام

تم إنشاء وحدة تنظيمية مستقلة تتولى المهام والمسئوليات المتعلقة بإدارة الالتزام وذلك من خلال متابعة كافة إدارات الشركة بالالتزام بالقوانين والنظم والتعليمات الرقابية الصادرة عن الجهات المختلفة وذلك من خلال المهام والمسئوليات التالية: -

- المتابعة الدائمة والتأكد من التزام كافة العاملين بالشركة بالقوانين الملزمة والضوابط والتعليمات الرقابية الصادرة عن الجهات المختلفة، بما في ذلك نظم وسياسات الحوكمة.
- التأكد من متابعة مدى التزام كافة العاملين باللوائح والسياسات والمواثيق الداخلية، بما في ذلك ميثاق الأخلاق والسلوك المهني.
- التأكد من عدم وجود ممارسات غير مشروعة أو غير أخلاقية بالشركة، والقيام بالتعاون مع الإدارة القانونية للتحقيق في أية بلاغات عن ممارسات أو مخالفات بشكل موضوعي وسري، وعرض نتائج التحقيق على لجنة المراجعة ومتابعة ما تم بشأنها مع ضمان حماية المبلغين.

٥-٥ إدارة الحوكمة

تتولى إدارة الحوكمة بالشركة توطيد وإرساء مبادئ الحوكمة ومتابعة تطبيقها وزيادة فاعليتها، وذلك من خلال ما يلي:

- مراقبة مدى توافر المبادئ والعناصر الأساسية التي تساعد على تطوير وتحسين الأداء بالشركة؛ بما يساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية المحددة من قبل مجلس الإدارة.
- مراقبة تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وثقافة الحوكمة في كافة أعمال وأنشطة الشركة.
- تحسين وتطوير الإطار العام ومبادئ العمل بالشركة من خلال ميثاق قواعد السلوك المهني الخاص بالشركة مع تحديد مسئوليتها الاجتماعية تجاه العاملين والمجتمع ككل.
- مراقبة تطبيق سياسة تجنب تعارض المصالح على كافة العاملين بالشركة.
- العمل على تطبيق مفهوم الشفافية والافصاح والعدالة في التعامل مع جميع المساهمين.
- العمل على وضوح العلاقات فيما بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح.

- وضع أدلة الحوكمة الداخلية للشركة وصياغة السياسات الداخلية المختلفة التي تنظم العلاقة العاملين، وكذلك المساهمة في اعداد تقرير عن مدى التزام الشركة بقواعد حوكمة كافة الشركات.

٦-٥ مراقب الحسابات

- وفقاً للنظام الأساسي يجوز للشركة ان يكون لها مراقباً حسابات، وتعين الجمعية العامة كل مراقب وتقدر أتعابه. وتأسيساً على ذلك قامت الجمعية العامة للشركة باجتماعها بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٥ بتعيين:
- مراقب الحسابات السيد المحاسب/ كامل مجدي كامل صالح - الشريك التنفيذي بمكتب صالح ورسوم وعبد العزيز (Grant Thornton) للقيام بأعمال مراجعة القوائم المالية بالشركة عن الفترة المالية من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ (الميزانية الانتقالية نظراً لتغيير السنة المالية للشركة) وهو من المحاسبين المقيدين بسجل مراقبي الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية.
- كما يتولى أيضاً الجهاز المركزي للمحاسبات (إدارة حسابات النقل البحري) القيام بأعمال المراجعة والمراقبة على حسابات الشركة طبقاً للقوانين واللوائح المنظمة.
- وتلتزم الشركة في تعيين السادة مراقبي الحسابات بما يلي:
- اتباع الإجراءات اللازمة في تعيين مراقب الحسابات؛ حيث قامت الجمعية العامة بالموافقة على تعيين مراقب الحسابات.
- التأكد من توافر الشروط المنصوص عليها في قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة، بما في ذلك الكفاءة والسمعة والخبرة الكافية في مراقبي حسابات الشركة.
- التأكد من استقلالية مراقبي الحسابات عن الشركة وعن أعضاء مجلس إدارتها. موافقة لجنة المراجعة على تكليف مراقبي الحسابات بأية أعمال إضافية غير مرتبطة بعمله كمراقب حساباتها، وبشرط ألا يكون هذا العمل الإضافي من الأعمال المحظور على مراقب الحسابات القيام بها.

سادساً: الإفصاح والشفافية

- تقوم الشركة بالإفصاح من خلال الوسائل المختلفة عن معلومات الشركة المالية التي تم المساهمين وأصحاب المصالح، والتي تتمثل في القوائم المالية السنوية والدورية، وتقارير مجلس الإدارة، وكافة الأحداث الجوهرية والأحداث الطارئة، كما يتم نشر القوائم المالية السنوية مجريدتين واسعي الانتشار طبقاً للقانون، وذلك بخلاف النشر على الموقع الإلكتروني للشركة، وما يتم الإفصاح عنه للبورصة المصرية، والهيئة العامة للرقابة المالية، ووسائل الإعلام المختلفة.
- كما تقوم الشركة بالإفصاح عن المعلومات غير المالية التي تم المساهمين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين، ومنها:
- معلومات عن الشركة، مثل أهدافها ورؤيتها، وطبيعة نشاطها وخطط الشركة واستراتيجيتها المستقبلية.
- هيكل الملكية بالشركات الشقيقة والتابعة الشركة.
- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وعقود المعاوضة.
- الإفصاح للمساهمين وللجهات الرقابية عن أسهم الخزينة.
- الإفصاح عن أي احكام قضائية يكون لها تأثير على سعر التداول أو على القرار الاستثماري للمتعاملين.
- موافاة الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية بقرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية فور انتهائها، وبحد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع. كما تلتزم الشركة بموافاة البورصة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ انعقاد الجمعية العامة بالمحاصر على أن تكون معتمدة من رئيس مجلس الإدارة.
- موافاة البورصة بمحاضر اجتماعات الجمعية العامة المصدق عليها من قبل الجهة الإدارية المختصة، وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل من تاريخ تسلمها من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.
- موافاة الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية بملخص القرارات المتضمنة أحداثاً جوهرية صادرة عن مجلس إدارتها فور انتهائها وبحد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع.
- الإعلان عن قرار السلطة المختصة بالتوزيعات النقدية أو توزيعات الأسهم المجانية أو كليهما.

سابعاً: علاقات المستثمرين

- إيماناً من الشركة بأهمية علاقات المستثمرين كنشاط يهدف إلى تنشيط وتوطيد العلاقة مع المستثمرين الحاليين والمرتقبين، فقد تضمن الهيكل التنظيمي للشركة منصب مسئول علاقات المستثمرين، ومن أهم مسؤولياته ما يلي:
- وضع استراتيجية لبرنامج علاقات المستثمرين من خلال السوق ومتطلبات الشركة، بحيث يقوم مسئول علاقات المستثمرين بتحديد الأولويات فيما يخص الأنشطة المطلوبة، ووضع الاستراتيجية المطلوبة لتنفيذ تلك الأنشطة بالتعاون مع مجلس الإدارة.
- الاشتراك في وضع سياسة الإفصاح المتبعة في الشركة واعتمادها من مجلس الإدارة.

- الحفاظ على المستثمرين الحاليين وجذب مستثمرين جدد من خلال توعية السوق بأعمال الشركة وبفرص النمو المستقبلية لها، والتعرف على العوامل التي تؤثر على ربحيتها.
- التواصل مع المحللين والمستثمرين وممثلي الإعلام وتوفير المعلومات للحد من الشائعات والأخبار التي تؤدي إلى تقلبات في أسعار وحجم التداول.
- تنظيم المعلومات الصادرة عن الشركة طبقاً لقواعد الإفصاح المعمول بها.
- إنشاء ومتابعة قاعدة بيانات المستثمرين من حيث نوعية المستثمر أو موقعه الجغرافي.
- تعريف السوق بالأعضاء الجدد في مجلس الإدارة أو الإدارة العليا.
- تنظيم الحملات الترويجية والفعاليات عن الشركة طبقاً للخطة المعدة لذلك مسبقاً، وتسهيل زيارات المستثمرين لمواقع الشركة المختلفة.
- التواصل مع المستثمرين عبر أدوات الاتصال المختلفة، مثل الموقع الإلكتروني للشركة والتقارير الصحفية.
- إعداد تقرير الإفصاح المطلوب من الشركة وإعداد صفحات علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للشركة، وتحديثها بصفة مستمرة

ثامناً: أدوات الإفصاح

١-٨ التقرير السنوي

تقوم الشركة بإصدار تقرير سنوي باللغة العربية يتضمن المعلومات التي تم المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح، والتي تتمثل في:

- رؤية الشركة وأهدافها.
- استراتيجية الشركة.
- هيكل الملكية.
- الإدارة العليا وتشكيل مجلس الإدارة.
- تحليل السوق الذي تعمل به الشركة.
- مشروعات الشركة المستقبلية.
- الأداء المالي للشركة.
- نشاط المسؤولية المجتمعية والبيئية.

٢-٨ - تقرير مجلس الإدارة

قامت الشركة بإصدار تقرير سنوي لمجلس الإدارة للعرض على الجمعية العامة والجهات الرقابية طبقاً لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وقواعد

القيود والشطب بالبورصة المصرية حيث يشتمل التقرير على ما يلي: -

- الحالة العامة للشركة والنتائج المحققة خلال العام.
- مناقشة النتائج المالية والموضوعات الجوهرية.
- تشكيل مجلس الإدارة.
- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.
- مقترح توزيعات الأرباح.
- هيكل العمالة بالشركة ومتوسط دخل العامل.
- الكفاءة والتطوير التكنولوجي.
- تنمية الموارد البشرية.
- دعم النشاط الرياضي للعاملين.
- الالتزام بقواعد الحوكمة.
- تقرير عن مسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة.
- تقرير عن مناقشة الإدارة التنفيذية للأداء المالي للشركة.
- تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية المقارنة بنفس الفترات السابقة.

٣-٨ تقرير الإفصاح

تقوم الشركة بإعداد وإصدار تقرير إفصاح ربع سنوي، طبقاً للقواعد الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية؛ حيث يضم تقرير الإفصاح المعلومات والبيانات التالية:

- بيانات الاتصال بالشركة.
- مسئول علاقات المستثمرين وبيانات الاتصال به.
- هيكل المساهمين الذين يمتلكون نسبة ٥٪ فأكثر من أسهم الشركة.
- هيكل المساهمين الإجمالي موضحا به الأسهم حرة التداول.
- آخر تشكيل لمجلس الإدارة.
- تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

٩-٥ تقرير الاستدامة

يوجد بالشركة سياسة واضحة للمسؤولية الاجتماعية والبيئية وعن التزامها المستمر في المساهمة في التنمية الاقتصادية والمجتمعية. كما يتم عرض إنجازات الشركة ومبادراتها في مجال المسؤولية المجتمعية خلال العام ضمن تقرير مجلس الإدارة. تقوم الشركة بأعداد وإصدار تقرير متوازن عن الاستدامة، يشمل على إنجازات الشركة في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ويعرض هذا التقرير قيم ومبادئ الشركة ويوضح العلاقة بين إستراتيجيتها والتزاماتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه. الشركة تراعي عند إعداد هذا التقرير ضمان تحقيق الشفافية والدقة والاكتمال والشمولية والحيادية، وأن تكون بيانات التقرير والارقام الواردة فيه قابلة للمقارنة، وأن تكون المعلومات الواردة به ملائمة لاحتياجات أصحاب المصالح، وفي توقيتات منتظمة تسمح بتوفير المعلومات في الوقت المناسب للمستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ القرار.

أن الإفصاح عن الاستدامة يتمثل في مجموعة من المنافع تنعكس على دعم سمعة الشركة والتحسين المستمر في الأداء والالتزام بالتشريعات والتعليمات الرقابية في مجالات البيئة والاجتماعية، وكذلك كيفية إدارة مخاطر الشركة، فضلا عن سبل تحفيز العاملين بها وجذب رؤوس الأموال.

يتضمن تقرير الاستدامة الجوانب الآتية:

- سياسة الحوكمة ورقابة السلوك المهني للعاملين.
- سياسة الشركة تجاه البيئة التي تعمل فيها وتأثيرها عليها.
- العلاقات الحكومية والمشاركات السياسية للشركة.
- سياسة الشركة الخاصة بعلاقات العاملين وحقوق الانسان وسياسات ضمان عدم التمييز.
- جودة المنتجات والخدمات المقدمة من الشركة ونظام التعامل مع الشكاوى.
- ضمان استمرارية الأعمال وإدارة المخاطر والازمات وحماية المعلومات.
- سياسة مكافحة الغش والفساد.
- سياسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة.
- هذا وقد قدمت الشركة التقرير السنوي للإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة تنفيذا لقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية ويتم إرفاقه ضمن تقرير مجلس الإدارة عن الفترة من أول يوليو ٢٠٢٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (الميزانية الانتقالية لتغير تاريخ السنة المالية للشركة).


عاصم رجب
رئيس لجنة المراجعة والحوكمة
شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع